عبد المجيد بوشنفى

الإعلام البيئـــي

قوة اقتراحية وأداة دبلوماسية



دار النسيمة

الإعلام البيئي قوة اقتراحية
وأداة ديبلوماسية



اسم الكتاب: الإعلام البيئي قوة اقتراحية وأداة ديبلوماسية
اسم الكاتب: عبد المجيد بوشنفى
نوع العمل: دراسة
الرقم الدولي EBIN: 16-1-403-250911
الناشر: دار بسمة للنشر الإلكتروني
الطبعة الأولى: 2025م / 1447هـ



دار بسمة للنشر الإلكتروني

00212771814934
داربسمة للنشر الإلكتروني (المغرب)
Darbassma1@gmail.com
المملكة المغربية

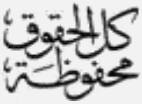

دار بسمة للنشر الإلكتروني تُقدم جميع خدمات النشر، ولا تتحمّل أي مسؤولية تجاه المحتوى، إذ إن الكاتب وحده هو المسؤول عن نتاج فكره.. كما لا يجوز بأيّ صورة نشر أو إعادة طبع أي جزء من هَذَا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله عَلَى أي نحو كَانَ، أو بأيّ طريقة سواء كَانَت إلكترونية أو بالتصوير أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة خطية من الناشر أو المؤلف. ©

الإعلام البيئي قوة اقتراحية وأداة ديبلوماسية

دراسة

عبد المجيد بوشنفى





الإهداء

إلى كل من يسعى الى بناء عالم منصف، عادل، ومستدام.



تقديم

"يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال، في البناء السياسي والحقوقي والتنموي؛ بما يمكنهما من النهوض بمسؤوليتهما الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجعة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء."فقرة من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين.

"إن وسائل الإعلام مدعوة للاضطلاع بدورها الرئيسي بوصفها قوة اقتراحية، وعدم الاكتفاء بعكس مشاكل المجتمع". رئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، لطيفة أخرباش. مداخلة حول موضوع "النهوض بالمساواة: اية أدوار لوسائل الإعلام؟"، نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إذا كان الجزء الأول من الكتاب -الذي أصدرناه- تطرق "لخصوصية الصحافة البيئية"، فان الجزئين الثاني والثالث يتطرقان إلى الإعلام البيئي كقوة اقتراحية وأداة دبلوماسية.

إذ يتضمن الجزء الثاني مقالات تتجاوز فعل نقل الخبر إلى تقديم اقتراحات وحلول عملية للأزمات البيئية الحينية، في حين يعرض الجزء الثالث أوراق تخص زياراتي لعدد من البلدان الإفريقية بدعوة من برنامج الأمم

المتحدة للبيئة كعضو بشبكة الصحفيين الأفارقة من أجل البيئة، والتي من خلالها نسجت علاقات قوية مع فاعلين إعلاميين ومدنيين من بلدان إفريقية عديدة سمحت لي بالدفاع عن قضايا بلدي الأساسية، وبالتأكيد على تجذره الإفريقي وإنجازاته البيئية والمناخية والطاقية وعمله المتواصل مع البلدان الإفريقية لتحقيق استقلالها وأمنها الغذائي.



العاهل المغربي الملك الأخضر محمد السادس:
مشاريع تسعى إلى بناء مستقبل مستدام منصف وعادل

بإعطاء جلالة الملك محمد السادس الانطلاقة الرسمية لمحطة نور1 للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات. يصبح المغرب أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم، وفي القارة الإفريقية خاصة. كما يلج كأول دولة عربية- إفريقية إلى الاقتصاد الأخضر من بابه الواسع، ويترجم كأول دولة في العالم مضمون الاتفاقيات الدولية البيئية والمناخية التي وقعت عليها المملكة المغربية على أرض الواقع..

يجسد مخطط الطاقة الشمسية المغربي الذي أطلق في نونبر 2009، تمظهرا آخر للسياسة الاقتصادية الخضراء للمغرب. إذ يشكل، وإلى جانب مشاريع الطاقة النظيفة انطلاقا من المحطات الريحية، انطلاقة جيل جديد من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين.

وهكذا فإن المنظور البيئي، الذي تبنته المملكة المغربية تحت التوجيهات الملكية السامية لم يكن للاستهلاك الإعلامي، بل يبين الالتزام الفعلي للمغرب

وانخراطه في الجهود الدولية للحد من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية، والسعي إلى تقليص الانبعاثات الحرارية، والالتزام لفائدة تنمية تجعل من البيئة ركيزة أساسية.

وقد أكد خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21) المنعقد بباريس، والذي تلاه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بحضور جلالته، أن المملكة المغربية، ومنذ لقاء ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي دق ناقوس الخطر بالنسبة لقضية المناخ، قد انخرطت وبكل حزم، من خلال سياستها الإرادية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي، وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والتنظيمية.

وما البرامج والمشاريع البيئية التي أطلقها المغرب، والميثاق الوطني للبيئة، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط الاستثمار الأخضر، والقانون المعتمد مؤخرا حول النفايات البلاستيكية، ودسترة الحق في البيئة، ما هي إلا تعبير عن التزامه الجاد من أجل الحفاظ على البيئة.

وقد انخرط المغرب في أكثر من 60 اتفاقية دولية، وعيا منه بالمخاطر البيئية المحدقة بالكوكب، في أفق إيجاد الحلول المنصفة والضامنة لبيئة سليمة، آخذا بعين الاعتبار حماية بيئته من انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية، سواء على مستوى المخزونات المائية (140من السدود الكبرى المصنفة)، والتربة، والشواطئ، أو الثروة السمكية، والتنوع البيولوجي.

وقد جعلت المملكة المغربية من التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا التزمت بمبادئه منذ سنة 1992، من خلال خطاب جلالة الملك محمد السادس، ولي العهد آنذاك، بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأرض الأولى بريو البرازيلية.

وتعزز هذا الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في خطابي العرش لسنتي 2009 و2010، اللذين مهدا الطريق لبناء أسس التنمية المستدامة وجعلها مشروعا مجتمعيا شاملا ومتكاملا.

ففي خطاب العرش لسنة 2009، دعا جلالة الملك الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة.

وأكد جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2010 على هذا التوجه، حيث أعطى توجيهات سامية تنص على ضرورة انخراط المغرب في مسار التنمية المستدامة